محضر الجلسة رقم 214

التاريخ: الجمعة 13 شوال 1446هـ (11 أبريل 2025م).
الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت واحد وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السادسة والأربعين صباحا.
جدول الأعمال: افتتاح الدورة الثانية للسنة التشريعية 2024-2025.

المستشار السيد محمد ولد الرشيد رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها السيدات والسادة الحضور الكريم،

عملا بأحكام الفصل 65 من الدستور، وتطبيقا للمادة 18 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نعقد هذه الجلسة لافتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2024-2025.

وخير ما نفتتح به هذه الجلسة آيات بينات من الذكر الحكيم يتلوها على مسامعنا المقرئ عبد الكريم الباقي الله.

فليتفضل.

المقرئ السيد عبد الكريم الباقي الله:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ * أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ * إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ.

صدق الله والعظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله والعظيم.

شكرا.

أدعو الجميع للوقوف لأجل الاستماع للنشيد الوطني.

الجميع وقوفا:

مَنْبِتَ الْأَحْرَارْ مَشْرِقَ الْأَنْوَار
مُنْتَدَى السُّؤْدَدِ وَحِمَاه
دُمْتَ مُنْتَدَاهْ وَحِمَاه
عِشْتَ فِي الْأَوْطَان لِلْعُلَى عُنْوَان
مِلْءَ كُلِّ جَنَان ذِكْرُ كُلِّ لِسَان
بِالرُّوحِ بِالْجَسَدِ
هَبُّ فَتَاكْ
لَبَّ نِدَاكْ
فِي فَمِي وَفِي دَمِي
هَوَاكَ ثَارَ نُورٌ ونَارْ
إخوتي هَيَّا لِلْعُلَى سَعْيًا
نُشْهِدُ الدُّنْيَا أَنَّ هُنَا نَحْيَا
بِشِعَارْ
الله
الْوَطَنْ الْمَلِكْ

السيد الرئيس:

حضرات السيدات والسادة،

لقد انتقل إلى رحمة الله قبل افتتاح هذه الدورة، **السيدان المستشاران محمد بن عيسى وعبد الرحيم العلافي**، ونسأل الله عز وجل أن يتغمد الفقيدين بواسع رحمته وأن يدخلهما فسيح جناته وأن يلهم أهلهما الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

أدعوكم، حضرات السيدات والسادة، إلى الوقوف لتلاوة الفاتحة على روح الفقيدين:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿1﴾ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿2﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿3﴾ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿4﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿5﴾ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿6﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿7﴾ آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 252 الصادر بتاريخ 25 مارس 2025، الذي صرحت بموجبه هذه المحكمة بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم **محمد بن عيسى** كعضو بمجلس المستشارين، برسم الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، مع دعوة المترشح الذي يرد إسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب في نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر.

طبقا لأحكام المادة 91 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين بالنسبة للأسئلة، فقد تقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس في الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2024 ودورة أبريل 2025 بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 258 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 373 سؤالا كتابيا؛
- كما تم التوصل خلال نفس الفترة من الحكومة بمجموعة من الأجوبة الكتابية، بلغ عددها: 249 جوابا كتابيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات المستشارات المحترمات، والسادة المستشارين المحترمين،

إن جلستنا العمومية هاته ليست مجرد جلسة مسطرية فحسب، بل هي لحظة دستورية وسياسية بالغة الأهمية، تشكل بالنسبة لكافة الفرقاء وعموم المواطنين مقياسا حقيقيا لمدى إرادية وجاهزية مجلس المستشارين بكل مكوناته السياسية والنقابية والاقتصادية والمهنية والترابية، للاضطلاع بوظائفه وأدواره الدستورية بفعالية والمساهمة في تحقيق تطلعات الشعب المغربي وطموحاته.

وإذ استحضر، في هذا السياق، حجم الرهانات التنموية الملحة والقضايا المجتمعية المصيرية المطروحة على بلادنا، وكذا إكراهات التطورات المتسارعة إقليميا ودوليا، فإنني أؤكد عزم مكونات مجلس المستشارين لجعل هذه الدورة منعطفا نوعيا، بما يخدم:

أولا، الإسهام الفاعل في تجويد المنظومة التشريعية، من خلال تعزيز المبادرات التشريعية لإعطاء المجلس، والرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي ذي الجودة، بما يستجيب لتحديات هذه المرحلة، ويواكب حاجيات البلاد الراهنة والمستقبلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

ثانيا، المراقبة البرلمانية الفاعلة لعمل الحكومة، وفق ما تقتضيه متطلبات التوازن والتعاون بين السلط، بما يسهم في تعزيز الشفافية وترسيخ الحكامة الجيدة؛

ثالثا، النهوض بوظيفة تقييم السياسات العمومية، بما يتماشى مع تدعيم مسار ترسيخ السياسات القائمة على الأدلة الدامغة والتوجه التدريجي لأشغال التقييم نحو الممارسات الفضلى المتعارف عليها دوليا؛

رابعا، تعزيز الدبلوماسية البرلمانية، ولا سيما الانتقال من مقاربة رد الفعل إلى أخذ المبادرة فيما يخص قضيتنا الأولى، انسجاما مع توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية.

ونستحضر في هذا السياق، باعتزاز بالغ ما حققته الدبلوماسية الملكية الحكيمة والمتبصرة من مكتسبات متقدمة بخصوص قضية وحدتنا الترابية، جسدتها دينامية زخم الاعترافات بمغربية الصحراء والتأييد الدولي الواسع والمتزايد لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة، باعتباره الحل الوحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

ويندرج في هذا السياق، تجديد الولايات المتحدة الأمريكية لاعترافها بسيادة المغرب على صحرائه.

وإننا لعازمون كل العزم على تعزيز جهود مجلسنا من أجل تحقيق المواكبة البرلمانية للدبلوماسية الملكية الرائدة، وترجمة توجيهات جلالته إلى إنجازات ملموسة في عملنا البرلماني الدبلوماسي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تميزت دورة أكتوبر المنصرمة ببناء نهج عمل جديد ومبتكر وفقا لاستراتيجية العمل الجارية برسم النصف الثاني من الولاية التشريعية 2021-2027.

وخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، واصل المجلس الاضطلاع بأدواره على مختلف واجهات العمل البرلماني.

فعلى مستوى التشريع ومراقبة عمل الحكومة، واصلت اللجان الدائمة بالمجلس دراسة مشاريع النصوص المعروضة عليها، حيث أنهت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المناقشة التفصيلية لمشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين، الذي استوفى معظم المسطرة التشريعية أمام اللجنة في انتظار التصويت على التعديلات التي تم إيداعها لديها.

كما شرعت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية في دراسة مشروع قانون رقم 33.22 يتعلق بحماية التراث، وصادقت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة القطاعات الإنتاجية على التوالي على مشروعين مرسومين بقانون:

يتعلق الأول بتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛

ويهم الثاني تغيير القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

هذا، وقد أحال المكتب على لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية التقرير الصادر عن الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حول أنشطة الوكالة برسم سنة 2024، بغرض مناقشته من قبل اللجنة، طبقا لأحكام "المادة 4" من القانون رقم 38.09 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

وفيما يخص الأسئلة الكتابية والشفوية، تقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2024 وأبريل 2025، بـ 258 سؤالا شفويا و373 سؤالا كتابيا، فيما توصل المجلس بـ 249 جوابا كتابيا.

كما توصل المجلس كذلك بأجوبة أعضاء الحكومة عن مآل تعهداتهم المعبر عنها خلال الجلسات العامة للأسئلة الشفهية، تم جردها خلال الدورات السابقة والتي تم تعميمها على كافة الأعضاء، طبقا للمادة 298 من النظام الداخلي.

كما عمل مكتب المجلس، بناء على نفس المقتضيات، على وضع الجرد الخاص بدورة أكتوبر المنصرمة رهن إشارة السيدات المستشارات والسادة المستشارين وتبليغه إلى الحكومة.

أما على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد انكبت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالاستثمار والتشغيل طيلة الفترة الفاصلة على عقد عدد من الاجتماعات، تكللت بوضع منهجية العمل وعقد مجموعة من اللقاءات مع الشركاء الاجتماعيين.

ويسعى المجلس من خلال إحداث هذه المجموعة الموضوعاتية إلى مواكبة الأوراش الكبرى المفتوحة في مجال الاستثمار، عن طريق تقييم مختلف السياسات العمومية التي تم تنزيلها في هذا المجال وتأثيرها في سوق الشغل، بغية تقديم الاقتراحات والتوصيات الضرورية لإنجاح المرحلة المقبلة، التي ستعرف، ولا شك، زخما كبيرا على مستوى الاستثمار العمومي والخاص، سواء الداخلي منه أو الخارجي، بالنظر إلى حجم الطموحات والأوراش المفتوحة ببلادنا.

كما كثفت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بإعداد تقرير حول قضية الوحدة الترابية للمملكة من اجتماعاتها، وعقدت مجموعة من اللقاءات مع عدد من الشخصيات ذات الدراية الواسعة بملف الصحراء المغربية، ترسيخا لانفتاح المجلس وتشاوره مع فعاليات المجتمع وقواه الحية، وسعيه الدائم إلى تعزيز قدراته الترافعية وإلى تحقيق المزيد من المكاسب الدبلوماسية لصالح قضيتنا الوطنية الأولى.

وبخصوص العلاقات مع المؤسسات الدستورية، ظل مجلسنا وفيا لمنهجه المنفتح على المؤسسات والهيئات الدستورية في إطار علاقة يسودها التعاون البناء والمثمر مع مختلف المؤسسات والهيئات، بما يخدم مصالح بلادنا ومصالح المواطنات والمواطنين.

ووجب التنويه والذكر بقيام السيدات والسادة أعضاء المجلس، بمبادرات تقديم ملاحظات إلى المحكمة الدستورية، بخصوص القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب، وهو ما شكل مناسبة إضافية لتأكيد الانخراط الكامل وتعبئة أعضاء مجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون التنظيمي والتصويت عليه، بل ومناقشة مدى مطابقته للدستور.

وفي هذا الباب دائما، توصل المجلس خلال الفترة الفاصلة بتقرير رئاسة النيابة العامة حول تنفيذ السياسات الجنائية وسير النيابة العامة برسم سنة 2023، والذي تمت إحالته إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، طبقا للمادة 110 من القانون التنظيمي رقم 100.13، يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، في انتظار أن تتولى هاته اللجنة مناقشته.

كما توصل المجلس أيضا بالتقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2023، وبتقارير موضوعاتية صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تتعلق بالبيئة الرقمية وحماية الأطفال وبتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام.

وأود أن أنوه أيضا بالانخراط الفعال وبروح المسؤولية لكافة السيدات والسادة أعضاء المجلس في عملية تجديد التصريح الإجباري بالممتلكات خلال شهر فبراير المنصرم، حيث سجلنا بإيجابية بلوغ المجلس نسبة تصريح 100% داخل الآجال القانونية.

وفي إطار الاستكمال للأوراش الأساسية لمجلسنا الموقر، ستعرف دورة أبريل الجاري افتتاحها اليوم استمرارا وتكثيفا في الجهد المبذول على كافة واجهات العمل من أجل النهوض بالحصيلة التشريعية والرقابية للمجلس، ولتحقيق أهداف المجلس على مستوى تقييم السياسات العمومية والتجاوب مع تطلعات المواطنات والمواطنين بخصوص القضايا ذات الراهنية التي تستأثر باهتمامهم ومتابعاتهم.

كما نصبو إلى مواصلة اللجان الدائمة البت في مشاريع النصوص المعروضة عليها، والتي من بينها نصوص على قدر كبير من الأهمية، لاسيما المرتبطة بمجالات الحماية الاجتماعية وحماية التراث وممارسة المواطنات والمواطنين للحق في الولوج إلى العدالة وتنظيم قطاع الصيد البحري.

حضرات السيدات والسادة،

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، وفي إطار التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه السامي بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2024، والتي سعى مجلس المستشارين بمساهمة وانخراط كافة مكوناته إلى تنزيلها في مخططه الاستراتيجي لنصف الولاية 2024-2027، وفق آليات ومبادرات جديدة مقترحة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، فقد تميزت هذه الفترة، بمواصلة تقوية التعاون البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيو سياسية، بهدف الدفاع ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة

المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

فعلى مستوى المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، شاركنا في أشغال اجتماع 43 لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي، "فوبريل" بجمهورية الهندوراس، ألقينا خلالها كلمة أكدنا فيها على متانة العلاقات التي تجمع بين البرلمان المغربي والـ"فوبريل" المبنية على الحوار البناء والتعاون المثمر وعن المبادرات النوعية، لاسيما فيما يتعلق بـ"المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب الفوبريل"، الذي اقترحناه خلال الاجتماع المشترك مع الهيئات البرلمانية الجهوية بأمريكا اللاتينية والكاريبب، المنعقد بجمهورية بنما، خلال دجنبر الماضي، وقد تم إسناد الرئاسة المشتركة لهذا المنتدى لرئاسة مجلس المستشارين ورئاسة الكونغرس الوطني لجمهورية الهندوراس، وقد توج هذا الاجتماع باستصدار قرار يدعم فيه رؤساء البرلمانات الأعضاء في الـ"فوبريل"، الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

كما شاركنا خلال هذه الفترة في أشغال الجمعية 150 للاتحاد البرلماني الدولي، الذي انعقدت بجمهورية أوزبكستان، ألقينا فيها كلمة أمام الجلسة العامة للاتحاد، أبرزنا من خلاله ما حققته بلادنا بقيادة صاحب الجلالة محمد السادس محمد السادس نصره الله وأيده، من مكتسبات نموذجية ونوعية في مجال التنمية والعدالة الاجتماعية.

كما كانت الكلمة مناسبة لإفشال والرد بحزم وبالحقائق التاريخية والواقعية على المحاولات اليائسة لاستغلال الاتحاد البرلماني الدولي كمحفل لترويج الأطروحات الزائفة والمضللة حول الصحراء المغربية.

كما شددنا خلال الكلمة التي ألقيناها أمام المؤتمر الرابع لشبكة برلمانات حركة دول عدم الانحياز، المنعقد بالموازاة مع نفس الفعاليات، على أن المبادئ السامية للمؤتمر التأسيسي للحركة، هي ذاتها التي ما فتئت المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، متشبثة بها ومدافعة عنها بحزم راسخ وذلك من خلال رؤية استراتيجية شاملة، قوامها تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر والتكامل وتحقيق التنمية المشتركة والتعايش السلمي وتقوية التعاون الإقليمي والدولي على أساس ترسيخ مبدأ احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتشبث بالحل السلمي للنزاعات.

هذا، وقد كانت المشاركة مناسبة أجرينا فيها سلسلة من اللقاءات الثنائية مع رؤساء البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، همت سبل تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وترسيخ تموقع برلمان المملكة المغربية وضمنه مجلس المستشارين في المحافل البرلمانية والدولية، وكذا إبراز مواقفها بخصوص القضايا الدولية.

وقد شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الفترة في أشغال كل من:

- ✓ المؤتمر السابع لرؤساء المجالس والبرلمانات العربية؛
- ✓ المنتدى الدولي حول مستقبل البحر الأبيض المتوسط؛
- ✓ لجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- ✓ الاجتماع الشتوي الرابع والعشرين للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛
- ✓ المؤتمر العالمي للنساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي؛
- ✓ لجنة المساواة بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- ✓ الجمعية العامة التاسعة عشر لبرلمان البحر الأبيض المتوسط؛
- ✓ لجنة المرأة بالأمم المتحدة؛
- ✓ الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى؛
- ✓ ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالجمعية البرلمانية للفرنكفونية.

وقد عزز مجلس المستشارين خلال هذه الفترة تموقعه في هياكل الاتحادات البرلمانية الجهوية والدولية، من خلال تولي منصب نائب رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط ورئيس لجنة التعاون السياسي والأمني وعضو مكتب اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان بالاتحاد البرلماني الدولي.

وعلى المستوى الثنائي، قام رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيد "جيرار لارشيه" بزيارة رسمية للمملكة المغربية على رأس وفد هام، شكلت لحظة متميزة في مسار العلاقات البرلمانية بين البلدين، وترسيخ دال وعميق للاعتراف الفرنسي بمغربية الصحراء وهو ما جسدته مضامين الكلمة التي ألقيناها إلى جانب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي بمدينة العيون، كبرى حواضر الأقاليم الجنوبية، والتي أكدنا فيها على الانخراط الراسخ للمؤسستين التشريعيتين في مواكبة الدينامية التي يشهدها المسار الاستثنائي للشراكة المغربية الفرنسية برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وفخامة الرئيس إيمانويل ماكرون.

وخلال نفس الفترة قام وفد عن البرلمان الأنديني بزيارة المملكة المغربية تخللتها عقد جمعية عامة لهذه الهيئة البرلمانية الجهوية ومباحثات مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين، واجتماع مشترك مع مكتب مجلس المستشارين أكد خلالها رئيس هذه المنظمة التقدير العميق والامتنان الصادق لعاهل البلاد نصره الله وأيده، ولمبادرة جلالته لتعزيز تعاون جنوب-جنوب.

كما عبر خلال هذه اللقاءات عن دعمه الكامل للوحدة الترابية للمغرب ولسيادته على كامل أراضيه.

وقد تميزت هذه الزيارة بالتوقيع بمدينة العيون على إعلان مشترك بين مجلس المستشارين والبرلمان الأنديني، يروم توطيد التعاون المشترك والارتقاء بوضع برلمان المملكة المغربية لدى هذه المنظمة البرلمانية الجهوية إلى صفة شريك متقدم استثنائي.

كما احتضن مجلس المستشارين أشغال أول اجتماع للمكتب التنفيذي

للبارلاتينو خارج منطقة أمريكا اللاتينية، حيث تم عقد اجتماع مشترك مع مكتب مجلس المستشارين توج بالتوقيع على إعلان أكد على متانة وتميز مسار التعاون بين المؤسستين على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، وعلى اعتبار مجلس المستشارين شريكا استثنائيا واستراتيجيا، لاسيما في الدفاع بالحوار "البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني" ضمن "منتدى أفرولاك."

كما أجرى مجلس المستشارين خلال هذه الفترة لقاءات ومباحثات ثنائية مع كل من وزير خارجية جمهورية ألبانيا، ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس الكونغريس الوطني لجمهورية الهندوراس، ورئيس مجلس الشيوخ بالشيلي، ورئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية باكستان الإسلامية، ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان، ورئيس مجلس النواب بجمهورية كازاخستان، ورئيس وفد مجلس الشيوخ بمملكة الكمبودج، ورئيسة حزب "Fuerza popular" بجمهورية البيرو، ووفدا عن لجنة الإصلاح والتحديث بالجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا.

وسيواصل مجلس المستشارين، من خلال كافة مكوناته، في هذه الدورة تطلعه عبر مبادرات وانخراط مسؤول إلى أن يكون كمؤسسة دستورية في مستوى الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بشأن ترسيخ البعد الريادي لبلادنا في محيطها الإقليمي والجهوي ومواصلة التعبئة واليقظة للدفاع عن الوحدة الترابية والوطنية للمملكة المغربية وإبراز المنجزات التنموية والسياسية التي تعرفها المملكة.

وفي هذا الإطار، يعتزم مجلس المستشارين تنظيم أشغال مؤتمر الحوار البرلماني جنوب-جنوب، تحت شعار "الحوارات البين إقليمية والقارية بدول الجنوب، رافعة أساسية لمجابهة التحديات الجديدة للتعاون الدولي وتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية المشتركة"، منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي الأورومتوسطي الخليجي، المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب-أمريكا اللاتينية، المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا أمريكا اللاتينية "أفرولاك"، المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي (CEMAC[1]) للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الاجتماع المشترك بين مجلس المستشارين والمكتب التنفيذي لـ" بارلاسين" للانخراط بصفة عضو مؤسس في مسار إنشاء الشبكة البرلمانية للعمل المناخي.

حضرات السيدات والسادة؛

علاوة عن اختصاصاتنا الدستورية، واصلنا الانفتاح على محيطنا، عبر الانخراط في البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية والمجالية، من خلال تنظيم فعاليات المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية في 17 فبراير 2025، تحت شعار "تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب، رؤية تنموية بمعايير دولية".

وقد شكل هذا المنتدى الذي انعقد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مناسبة سانحة تم خلالها التفصيل في الإشكالات والتحديات التي رافقت تنزيل الرؤية المولوية السامية لتعميم الحماية الاجتماعية على أرض الواقع، واستشراف عناصر إيجابة وحلول مبتكرة لتمنيع وتحصين منظومة الحماية الاجتماعية، بما يضمن شموليتها واستدامتها ضمن منطق وفلسفة الدولة الاجتماعية، التي اتخذتها المملكة خيارا استراتيجيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة مكونات المجلس من مستشارات ومستشارين وأعضاء المكتب ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية على ما يقومون به من عمل جاد لتعزيز أداء مجلسنا المحترم، وعلى تفانيهم وحرصهم على التفعيل الأمثل للأدوار الدستورية المنوطة بنا.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالامتنان والتقدير إلى السيدات والسادة الوزراء، وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة المحترم، على تعاونهم الدائم مع مؤسستنا.

وأنوه بالخصوص بالعمل الدؤوب الذي يقوم به السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة.

الشكر موصول أيضا لجميع المصالح الساهرة على أمن وسلامة مؤسستنا، وكذلك للشركاء المؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني على مساهمتهم ومتابعتهم وتفاعلهم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية على مواكبتها لأشغال وفعاليات المجلس.

وإذ أجدد حرصنا التام على جعل هذه الدورة محطة متميزة في مسيرتنا البرلمانية، أدعو الله عز وجل أن يلهمنا الصواب ويوفقنا في أداء هاته الأمانة العظيمة التي على عاتقنا، بما يخدم المسار التنموي الذي يقوده بحكمته المعهودة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

"ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا."

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رفعت الجلسة.

[1] **C**ommunauté **E**conomique et **M**onétaire de l'**A**frique **C**entrale.